الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية

Foreign Direct Investment as a mechanism for the integration of developing countries into Global Value Chains

خيرة تحانوت، جميلة بن طيبة

Tahanout Kheira , Bentaiba Djamila

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، tahanout33@gmail.com

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، bentaiba.dj2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /2021/03 تاريخ القبول: 01 /2021/06 تاريخ النشر: 08 /2021/06

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كإحدى أهم الآليات المنتهجة من طرف البلدان النامية لزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، التي تتجسد في توزيع مراحل الإنتاج والتوزيع والتسويق على عدد من الدول.

من أهم النتائج المتوصل إليها هي، أن هذا الاندماج له عدة آثار إيجابية كالتنويع الاقتصادي والمساهمة في تشغيل اليد العاملة وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلاسل القيمة العالمية، اندماج، البلدان النامية.

تصنيف JEL : P45

Abstract :

This paper aims to highlight the role of foreign direct investment as one of the most important mechanisms adopted by developing countries to increase integration into global value chains. This integration has positive effects such as economic diversification and contribution to employment of the workforce and others.

Keywords: Foreign Direct Investment, Global Value Chain, Integration، Developing Countries.

Jel classification : P45

Résumé: Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'investissement direct étranger en tant que l'un des mécanismes les plus importants adoptés par les pays en développement pour accroître l'intégration dans les chaînes de valeur mondiales. Cette intégration a des effets positifs tels que la diversification économique et la contribution à l'emploi de la main-d'œuvre et d'autres.

Mots clés: Investissement direct étranger, chaînes de valeur mondiales, intégration, pays en développement.

Code de Classification de Jel : P45

المؤلف المرسل: خيرة تحانوت، الايميل: tahanout33@gmail.com

1 .مقدمة :

نظرا للتغيرات والتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي في عصر العولمة وازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي، قامت العديد من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء بتحسين مناخ الأعمال عن طريق تحرير الأسواق والتجارة بهدف تشجيع وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية المباشرة، ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في دعم اقتصاديات الدول النامية من خلال حصول هذه الأخيرة على التمويل اللازم لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، باعتباره بديلا عن المديونية التي أثقلت كاهل هذه الدول ناهيك عن الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.

في الواقع إن البلدان النامية ولا سيما الأقل نمواً، لا زالت في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية والتي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات حتى يتم تعزيز صادراتها ودعم التصنيع والتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، حيث أن جل السياسات

الصناعية الجديدة التي اتخذت في السنوات الأخيرة لم تكن كافية في ظل زيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدها وارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يعني المشاركة في عملية الإنتاج الدولي لتكوين قيمة مضافة معينة على مراحل وحلقات متتابعة من السلسلة في أماكن مختلفة من العالم، وهو ما تسعى الدول النامية جاهدة لتحقيقه، حتى تتمكن شركاتها المحلية الارتباط بصورة كبيرة مع الشركات الأجنبية التي تمتلك التكنولوجيا والتقنيات الحديثة خاصة أن عملية التصدير أصبحت لا تتطلب القيام بعملية الإنتاج بأكملها، غير أن مكاسب الدول النامية الناتجة عن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تختلف من دولة لأخرى، وهذا باختلاف الشروط والسياسات المتخذة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الشركات الرامية الى تحسين مستويات التنمية بها .

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في اندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية ؟

و للإجابة على هذا التساؤل بنينا هذه الورقة على الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: الاستثمار الأجنبي المباشر، هو كل استثمار طويل الأجل من شأنه أن يحقق منفعة دائمة للبلد المضيف ويمنح مزايا عديدة في الإدارة و التسيير للمستثمر الأجنبي.

الفرضية الثانية: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تسهيل اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.

الفرضية الثالثة: اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية من شأنه أن يحقق لها مكاسب كثيرة.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وقسمناها إلى ثلاث محاور رئيسية :

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية

المحور الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية

2.مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى معظم دول العالم وخاصة الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والامتيازات اللازمة لاستقطابه، وذلك لما يكتسيه من أهمية قصوى في المساهمة في تحقيق التنمية، ولقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا أمام تراجع مصادر التمويل الخارجية الأخرى مثل القروض والإعانات.

1.2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لتداخلها و تشابكها مع ظاهرة الاستثمار الأجنبي غير المباشر هذا من جهة، و من جهة أخرى لاختلاف رؤى الهيئات الدولية والباحثين وخلفياتهم الأكاديمية وحتى توجهات حكومات دول العالم لكونه يعد إحدى الآليات الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- حسب صندوق النقد الدولي (FMI) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر "هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (ساحل، 2012)

-عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) الاستثمار الأجنبي أنه: "هو الذي يقوم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء فرع لها، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى".(قيبو، 2013)

-أما منظمة التجارة العالمية (OMC) فعرفته على انه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه". (الكواز و العبادي، 2008)

- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمر غير الوطني المتمثل في الشخص الطبيعي أو المعنوي بممارسة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء كان ذلك عن طريق ملكيته الكاملة لرأس مال المشروع التجاري، أو عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع.(السمرائي، 2006)
- الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب فيها ما يبرر لهم حق الإدارة، وغالبا ما تتجه هذه المشروعات نحو الزراعة، الصناعة، المناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.(الحسين، 1999)
- وعرف أيضا أنه قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام جهوده وأمواله في إنشاء مشروع اقتصادي بمفرده، أو بالاشتراك في مشروع محلي أو أجنبي قائم فعلا أو في صورة الاشتراك مع الدولة أو مواطنيها في إنشاء مشروع مشترك.(صفوت عبد الحفيظ، 2006)

من خلال عرض المفاهيم السابقة نخلص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الاقتصادي (صناعي، إنتاجي، زراعي، خدمي، تجاري) الذي يمارسه المستثمر الأجنبي الاقتصادي (عمومي، خاص،اعتباري، طبيعي) في الدولة المستقطبة للاستثمار من خلال سيطرته على هذا النشاط على حسب ملكيته الكاملة أو الجزئية للمشروع، وقد يكون مشروعا قائما أو منشأ ويمثل حافزا لتعظيم الربح والذي يعد المحرك الأساسي لهذه الأنشطة.

3.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التقليدية والحديثة) بالتعدد و التباين من حيث النوع و الأهمية النسبية، و الخصائص المميزة لكل شكل و سياسة من سياسات الدول المضيفة، من السياسة الهادفة إلى إحلال الواردات إلى سياسة تشجيع الصادرات، وهذا حسب إستراتيجية المستثمر الأجنبي المباشر كالإستراتيجية الأفقية التي تهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المضيفة لغرض إنتاج نفس السلعة أو مشابهة لها، أو الإستراتيجية العمودية الهادفة إلى استغلال المواد الأولية أو الاقتراب أكثر من المستهلكين عن طريق التملك أو منافذ التوزيع، أو الإستراتيجية المختلطة التي تمزج بين الاستراتيجيين السابقتين، والشكل الموالي يلخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم 01: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

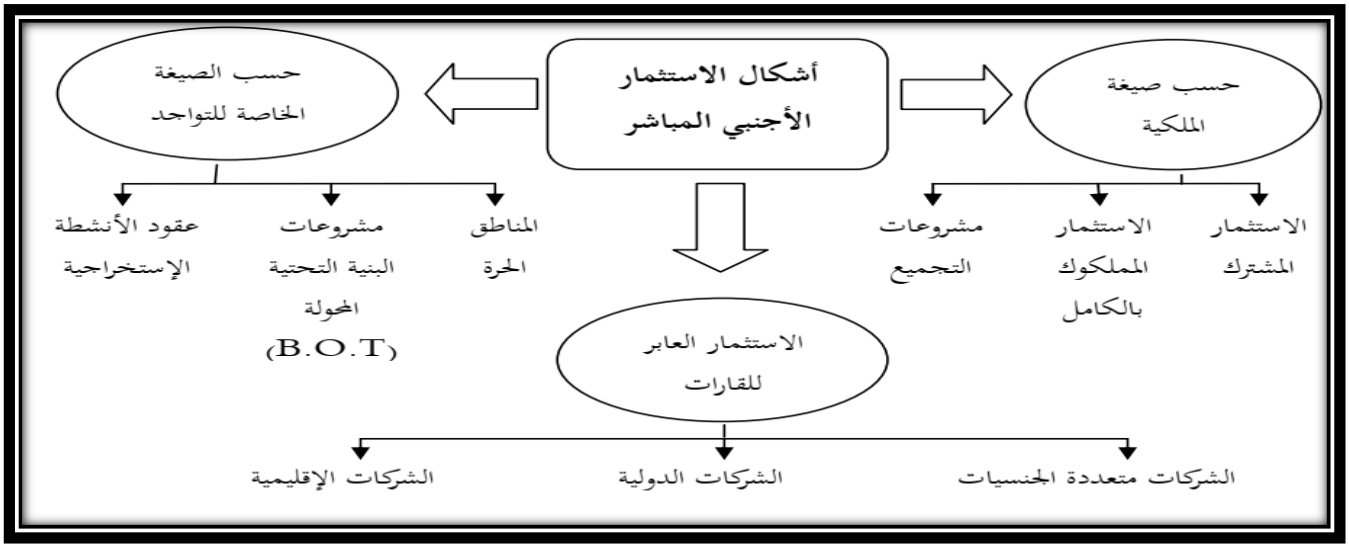

المصدر: ميدون الياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر و طرق احصائه (دراسة استكشافية)، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، مجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2020، ص ص 34-50.

4.2 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية:

إن أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة وتخدم أوضاعها الاقتصادية ومن أهمها: (العبيدي، 2012)

- معالجة فجوة الموارد: إذا كانت الدولة تعاني العجز في المدخرات المخصصة للاستثمارات الجديدة ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ضيق الطاقة الاستيعابية: يقصد بها لجوء الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لارتفاع تكلفة استيراد المعدات الفنية،

- نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة: إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات تتميز بأرقى الأساليب الفنية وأحدث التكنولوجيا

- خلق فرص عمل: تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية والمقنعة، أما في حالة وجود الاستثمار الأجنبي فسيخلق وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني ويساهم في تحسين المهارات وزيادة الإنتاجية.

- ز يادة رأس المال: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة عرض رأس المال محليا، وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطية وبعضها يسعى للحصول على الموارد.

- المساهمة في تنو ع الإيرادات: إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات الخارجية، أما الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في خلق صناعات متنوعة مثل تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية وكذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية، ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن والصوف كمادة أولية.

5.2 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمصادر التمويل الأخرى كالإعانات والقروض بالعديد من الخصائص التالية: (ساحل، 2012)

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل الدول النامية، فهو وسيلة لا تولد فوائد وأقساط واجبة الدفع ويجنب الدول النامية الشروط الصعبة التي تلازم الحصول على القروض.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يصاحبه في كثير من الأحيان آلات ومعدات على أرقى المستويات التكنولوجية وخبرات تنظيمية وإدارية وتسويقية، وكلها عوامل إنتاجية تكون الدول النامية بأمس الحاجة إليها، كما اثبت هذا الاستثمار مرونته خلال الأزمات المالية.

6.2 نظرة عامة عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول النامية :

لقد حظيت الدول النامية خلال الفترة 1988-1995 بحوالي 59 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، مثلت نحو 45 % من إيرادات عمليات الخصخصة فيها، (خضر، 2004) ومنذ سنة 2010 ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية مستقرة نسبياً، حيث بقيت في نطاق أضيق بكثير مقارنة بالتدفقات إلى البلدان المتقدمة، وبلغت في المتوسط 675 مليار دولار. وفي سنة 2019 عرفت هذه الاستثمارات في الاقتصادات النامية انخفاضا طفيفا، بنسبة 2 % لتصل الى 685 مليار دولار، وعموما خلال سنة 2019 زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة طفيفة بنسبة 3 % لتصل إلى 1,54 تريليون دولار، وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 5 % ليصل إلى 800 مليار دولار، وتركزت في أوروبا بزيادة نسبتها 18 % لتبلغ 429 مليار دولار. وهذا راجع أساساً إلى قفزات في بعض الاقتصاديات مثل ايرلندا وسويسرا، بعد تراجع حاد في التدفقات الواردة في 2018، ويخفي الارتفاع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2019 أيضاً اختلافات بين مجموعات الاقتصاديات المصنفة بحسب مستوى الدخل، وظل متوسط التدفقات إلى جميع البلدان من الفئتين المرتفعة

الدخل والمتوسطة الدخل مستقراً أو زاد زيادة طفيفة، وانخفضت التدفقات في أقل البلدان نمواً دون سواها بنسبة 5,7 %. (الأونكتاد، 2020)

كما قدرت أكبر خسارة في قطاع الطاقة بأكثر من 208 % من إجمالي النفقات الرأسمالية لسنة 2019 بسبب جائحة كورونا، لذلك فإن تراجع الطلب والإنتاج في العديد من الاقتصاديات الصناعية وسحب الاستثمارات من البلدان النامية التي تستقطب الكثير من فروع الإنتاج التابعة للشركات المتعددة الجنسيات والتي يتم على مستواها القيام بعمليات التركيب والتجميع وتصنيع الكثير من قطع الغيار والأجزاء والمركبات المهمة في العديد من المنتجات، وعليه فقد تعرضت الكثير من الشركات المدمجة في سلاسل القيمة العالمية التي كانت في أغلبها تتمتع بالإنتاجية الكبيرة إلى صدمات أدت غالى إيقاف الإنتاج، والذي سيكون له تأثيرات طويلة الأمد على الإنتاج العالمي، (لطرش و كتاف، 2020) والشكل الموالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو بعض الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

الشكل رقم02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات المضيفة العشرون الكبرى لسنة 2018 و2019 (بمليارات الدولارات)

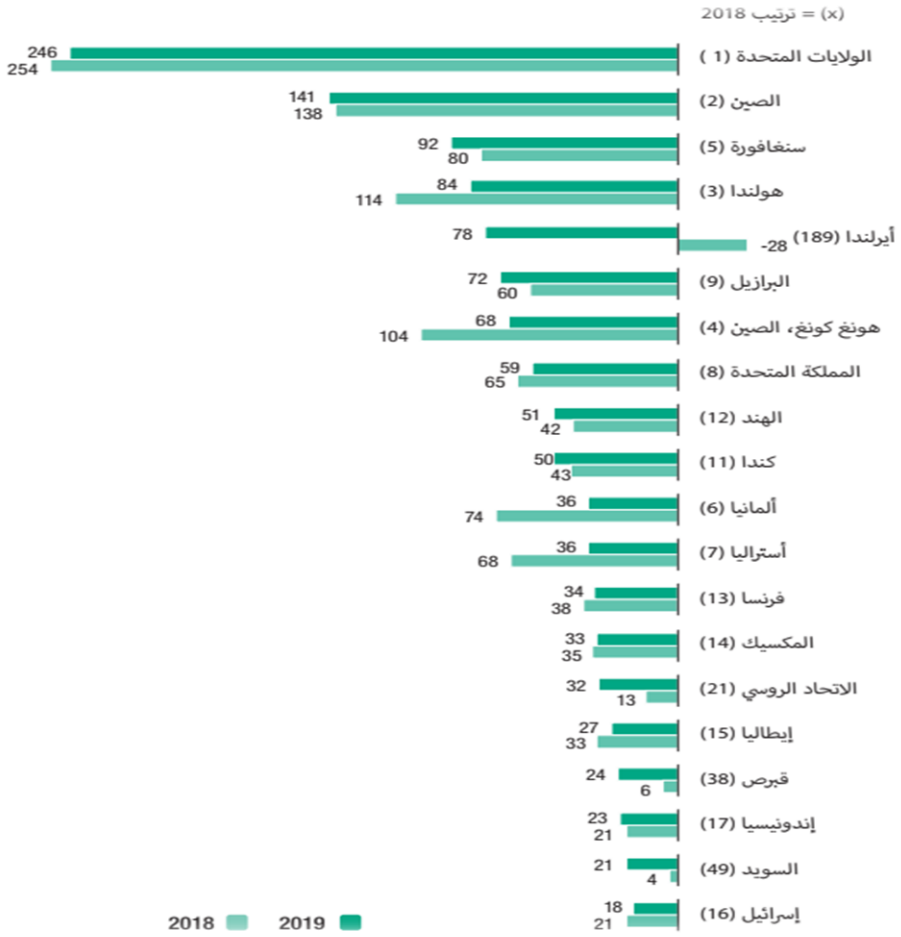

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2020، متاح على الموقع الإلكتروني: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2013overview_ar.pdf، تاريخ التصفح 2021/02/13.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض في بعض أكبر الاقتصاديات في المنطقة، فمثلا تراجع حجم هذا الاستثمار في الولايات المتحدة وهي أكبر اقتصاد متلق بنسبة 3 % ليصل إلى 246مليار دولار، وعموما فإن سنة 2019 تراجعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة إلى أفريقيا بنسبة 10 % لتصل إلى 45مليار دولار، بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى كبح التدفقات إلى البلدان التي تجتذب الاستثمارات الموجهة نحو التصدير والمرتبطة

بالسلع الأساسية، بما في ذلك الاستثمار في الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية وهي أشد أشكال الاستثمار تضرراً، مما سيضاعف الجهود الرامية إلى النهوض بالتنويع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا.

3 . الإطار المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية

يعود مفهوم سلسلة القيمة إلى الاقتصادي Michael Porter في كتابه " The Competitive Advantage" عام 1985، حيث أشار إلى أن الأنشطة داخل الشركة تضيف قيمة إلى الخدمة و إلى المنتجات التي تنتجها الشركة، وينبغي تشغيل جميع هذه الأنشطة على المستوى الأمثل، إذ يمكن للشركة الحصول على ميزة تنافسية حقيقية، وتشمل أنشطة إنشاء سلاسل القيمة هذه جميعها عناصر مثل الخدمات اللوجستية والعمليات والتسويق والمبيعات، حيث ميز Porter بين الأنشطة الأساسية وأنشطة الدعم. (سعاد، بوشول، و جديدي، 2018)

1.3 تعريف سلسلة القيمة العالمية:

تعرف سلسلة القيمة العالمية (Global Value Chain , GVC) بطرق متعددة نذكر منها:

- هي نمط إنتاج موزع على عدد من البلدان، تتخصص كل شركة في مهمة معينة ولا تنتج السلع كلها، وتقوم التفاعلات فيما بين الشركات عادة على علاقات دائمة، حيث تدفع المؤشرات الاقتصادية الأساسية إلى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية، بيد أن السياسات العامة لها أهميتها في تعزيز المشاركة وتوسيع نطاق المنافع. (البنك الدولي، 2020)
- عملية تفكيك عناصر الإنتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الإنتاج وسهولة الوصول إلى الأسواق، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتوج ما من بدايته إلى غاية تقديمه في شكله النهائي، بدءا من التصميم مرورا بالإنتاج والتسويق ووصولا إلى الخدمات اللوجستية والتوزيع. (لطرش و عرامة، 2020)

مما سبق يمكن القول أن سلسلة القيمة العالمية تشير إلى ترابط عملية تقسيم مختلف مراحل إنتاج منتج أو خدمة معينة بداية من مرحلة طرح فكرة المشروع إلى غاية وصوله إلى المستهلك النهائي، حيث يعهد المهام والأنشطة المراد القيام بها والخاصة بكل مرحلة إلى شركة في دولة معينة لإعطاء قيمة مضافة، أين تملك هذه الدولة ميزة تنافسية في النشاط المخصص لها، وكنتيجة لهذه العملية تعزيز مبدأ التخصص وزيادة فرص التنمية بكل أبعادها.

2.3 دوافع الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

لقد ازداد عدد الدول المندمجة في سلاسل القيمة العالمية وخاصة دول العالم النامية، وهذا نتيجة للتغيرات والتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي ومن أهمها: (صندوق النقد العربي، 2019)

- ازدياد وتيرة الانفتاح الاقتصادي؛
- تراجع تكاليف الشحن والنقل والاتصالات؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والاستخدام الواسع لشبكة الانترنت؛
- تراجع مستويات الحواجز الجمركية والتجارية؛
- اهتمام الدول بتحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التطور التقني وزيادة عدد مراحل الإنتاج وتعقدها؛
- ارتفاع مستويات المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

3 .3 أهمية التموقع وزيادة القيمة المضافة على طول سلاسل القيمة العالمية:

إن عملية المشاركة في الإنتاج الدولي هي عملية تكوين قيمة مضافة معينة في أماكن مختلفة من العالم، تنتهي بإتمام إنتاج السلعة أو الخدمة عند نقطة البيع النهائي والتداول، ويكون لها قيمة اقتصادية معينة في السوق الدولية، حيث تختص بعض

الأطراف بالعمليات الإنتاجية الأكثر تقدما من الناحية العلمية التكنولوجية، وهي التي تتم في مرحلتي: ما قبل الإنتاج العمليات التصنيعية والتصميمات والنماذج الأولية القائمة جميعها على الابتكار والبحث والتطوير، وما بعد الإنتاج: التسويق والمبيعات وإدارة التعامل مع الزبائن المحتملين وسلاسل البيع بالتجزئة وصولا للمستهلك النهائي، بينما يختص طرف آخر الأقل تقدما من الناحية العلمية والتكنولوجية، في العمل بمرحلة الإنتاج نفسها، أي تنفيذ العمليات والتصميمات الواردة من الخارج بناءا على الأنشطة الخارجية للبحث والتطوير والابتكار، ويتم ذلك من خلال "تعاقدات من الباطن" أو مقاولات فرعية تتضمن التوريد والتسليم للسلع، والتعهيد لبعض الخدمات المتضمنة في عملية التصنيع، أو المستقلة عنها، عند مستوى أدنى من المحتوى العلمي والتكنولوجي(عيسى، 2019) ،ولقد قامت منظمة العمل الدولية بتوضيح العوامل المؤثرة على التموقع في سلاسل القيمة العالمية ولخصتها في خمس عوامل موضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 03: أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية سلاسل القيمة العالمية

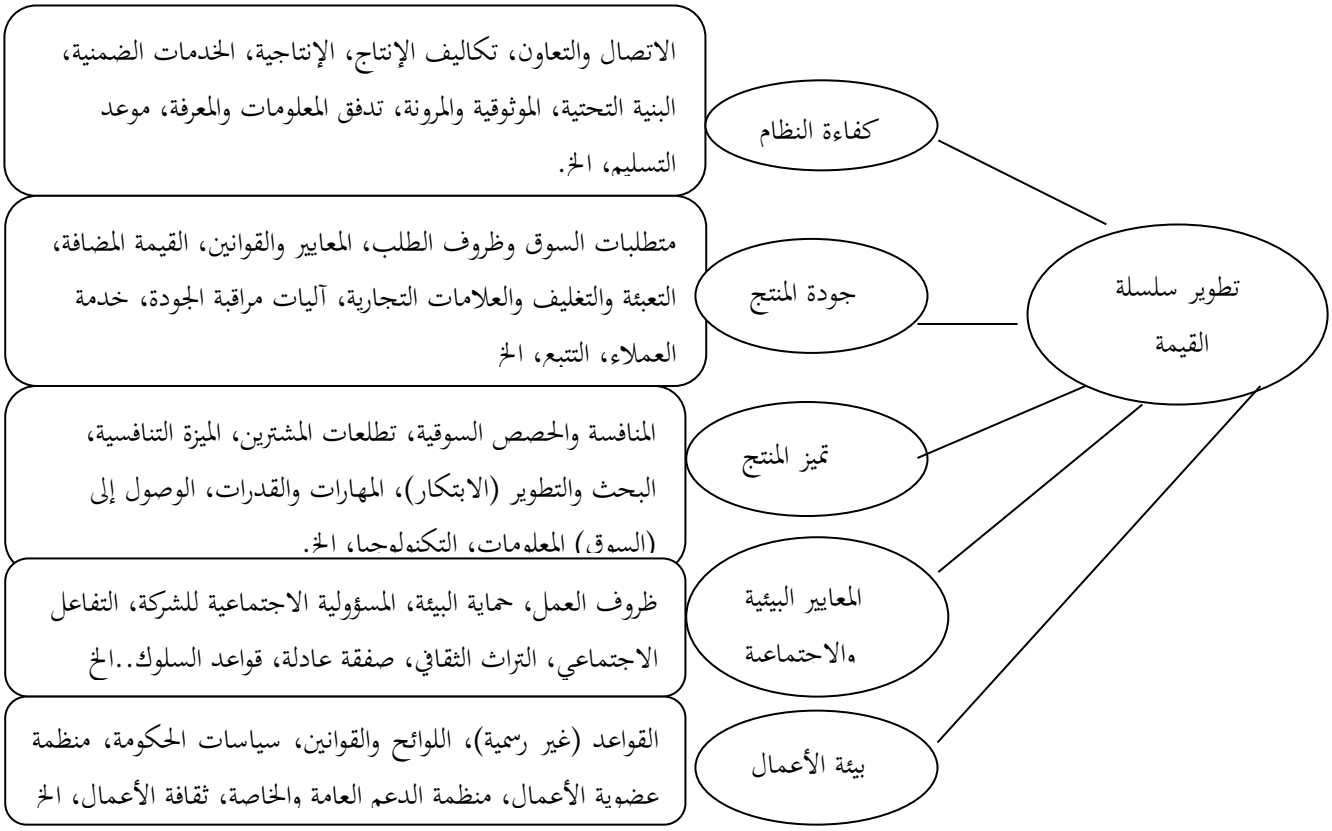

المصدر: لطرش ذهبية، عرامة دلال، استراتيجيات ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد1، العدد 1،جوان 2020، ص ص 74– 98.

من خلال هذا الشكل يتبين أنه حتى تتمكن الشركات والدول من التموقع الجيد في سلسلة القيمة العالمية وجب استخدام أنظمة إنتاج جديدة قادرة على تحقيق الكفاءة المطلوبة والتي تمكن من الارتقاء بجودة المنتج وتميزه وجعله قادر على الاستجابة إلى متطلبات السوق ومتطلبات حماية البيئة، وذلك في بيئة عمل ملائمة ومحفزة على الاستثمار .

ويمكن التمييز بين القيمة المضافة الأجنبية المضمنة في إجمالي الصادرات للدولة، والقيمة المحلية المضافة في الصادرات التي تشمل بدورها الصادرات التي يتم تصديرها في شكل منتجات تامة الصنع، والصادرات من المدخلات الوسيطة الموجهة إلى البلد المقصود، وتلك المستخدمة كمدخلات وسيطة للصادرات إلى بلد ثالث، أو الصادرات من المدخلات الوسيطة التي تعاد إلى الوطن، فعند تقسيم أنشطة الإنتاج عبر الحدود يجب التمييز بين ما إذا كان الإنتاج موجه لتغطية الطلب النهائي للدولة الشريكة أو الدول الأخرى، وعدد المرات التي يتجاوز فيها محتوى العوامل الحدود الوطنية. (لطرش و كتاف، 2020)

ولقد اتجهت سلاسل القيمة العالمية في السنوات الأخيرة نحو تزايد أهمية الأصول غير الملموسة (البحث، التطوير، التصميم، التسويق، العلامات التجارية) وهي أقل عرضة للمنافسة، بالنظر لاعتماد هذه الأنشطة على موارد وقدرات فريدة يكون من

الصعب على شركات أخرى اقتناءها، فهي بذلك مصادر لعائدات أعلى، حيث أصبحت المعرفة عاملا أساسيا في الإنتاج، وحتى في الصناعات التحويلية تستمد السلع التامة الصنع قيمتها أكثر فأكثر من المضمون المعرفي. (ريغي، 2020)

ومما تجدر الإشارة إليه أن تحديد المواقع على سلسلة القيمة يعتمد على درجة تقدم الدولة وعلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد وتخصصاتهم إضافة إلى السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة، والشكل الموالي "المنحنى المبتسم" يوضح كيفية تحقيق القيمة المضافة، حيث يستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة منخفضة القيمة المضافة.

الشكل رقم 04: منحنى الابتسامة

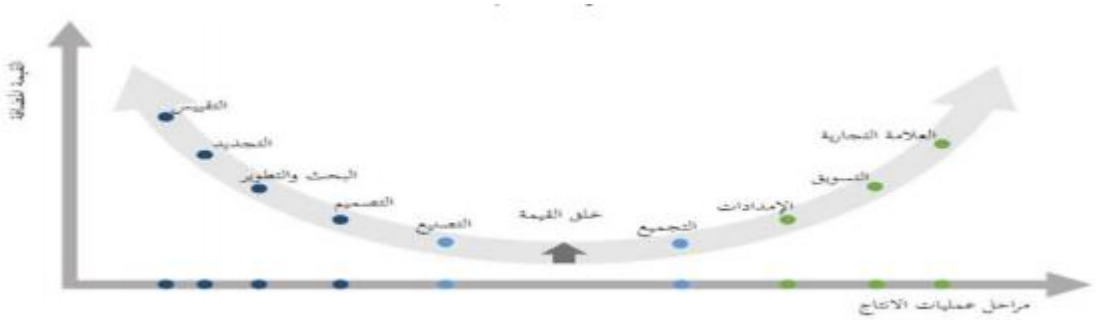

المصدر: الطاوس غريب وحنان دريد، أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية –السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا–، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، يومي 2 و3 ديسمبر 2019، جامعة الوادي، ص 207.

من خلال هذا الشكل يمكن إدراك أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسلة والتي تشكل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية أي أنشطة المنبع (الموجودة في أعلى المنحنى على اليسار) كالبحث والتطوير والتصميم وغيرها، إلى جانب أنشطة المصب (الموجودة في أعلى المنحنى على اليمين) كالعلامة التجارية والتسويق وغيرها، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسلة أي مراحل الإنتاج الوسيطة والتجميع النهائي للمنتجات والتي لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة، حيث تقوم معظم الشركات الدولية باختيار مواقع التصميم والتسويق في الاقتصاديات المتقدمة والتجميع في الاقتصاديات النامية، إلا أن هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا. (عبد اللاوي، جديدي، و جرمون، 2017)

4 . الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية

عادة ما ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بوجود مصادر مثلى للتمويل الخارجي، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى النقيض من استثمارات المحافظ المالية، يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر التزام المستثمرين الأجانب بعلاقات تجارية طويلة المدى في الصناعات التي تستفيد من المزايا النسبية، والى جانب تزويد البلدان النامية بتمويل مستقر لا تترتب عليه ديون، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، وتوفير فرص التعلم للعمال داخل الشركات وفيما بينها، وفي حالة الظروف الاستثنائية (جائحة كورونا مثلا) فإن الحل لمشكلة سلاسل القيمة العالمية لا يكمن في تقسيمها وإضعافها، بل في جعلها أكثر تنوعا وشمولا. (مونغا، 2020)

1.4 الاستثمار الأجنبي المباشر مدخل لزيادة القيمة المضافة على طول سلاسل القيمة العالمية :

تحاول البلدان النامية عامة جذب الاستثمارات الأجنبية نظرا للآثار الإيجابية المنتظرة منها في مختلف المجالات، فهي تساعد في جلب رؤوس الأموال التي تعاني من نقصها معظم الدول النامية، كما أنها تساعد في جلب التكنولوجيا المتطورة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على قيمة الصادرات وتقليص فاتورة الواردات، فهي بذلك تتجه نحو المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية وتحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة، وهو ما يدفع الدول للاندماج في الاقتصاد

العالمي، بفضل العلاقات المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال، خاصة الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، كما أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا بارزا في القضاء ولو نسبيا على البطالة. (حامد، 2017)

وما يهم اليوم للنجاح هو ممارسة التصنيع في الوقت المناسب، وفعالية تيسير التجارة، والبنية التحتية عالية الجودة، والإدارة الحديثة، وسهولة الحصول على التمويل لأغراض التجارة، فمثلا إذا كان مصدرو المكونات لا يمكنهم الحصول على ائتمان، فلن تستطيع شركات التجميع الحصول على قطع الغيار وسوف تتعطل دورة الإنتاج وهكذا، فالقضية ليست منافسة بقدر ما هي تقديم مجموعة من المهام ذات محتوى عالي القيمة المضافة في نقاط أساسية من سلاسل القيمة العالمية، وهذا ما عبرت عنه ببساطة اللجنة المعنية بالنمو والتنمية (2008) أن هذه الدول أو الشركات "استوردت ما كانت بقية دول العالم تعرفه وصدرت ما كانت تلك الدول تحتاج إليه". (البنك الدولي، 2012)

كما تحدد أنماط تجارة القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية توزيع المكاسب الاقتصادية الفعلية من التبادل التجاري بين الاقتصاديات، وهي تتأثر بشكل كبير بقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات، وعادة ما يكون للبلدان التي تحتضن استثمارا أجنبيا مباشرا أكبر مستوى مشاركة أعلى في سلاسل القيمة العالمية، وغالبا ما تحقق من التجارة قيمة مضافة محلية أعلى نسبيا لبناء القدرات الإنتاجية، عن طريق نشر التكنولوجيا وبناء المهارات، وبالتالي إتاحة فرص التطوير الصناعي في الأجل الطويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى كلما زادت القيود على درجة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإستراتيجية، كلما تزايد خطر اتخاذ بعض هذه التدابير لأغراض حمائية، ومع اتساع نطاق سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تلحق السياسات الحمائية آثارا عكسية بجميع الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية. (الأونكتاد، 2020)

2.4 الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الهياكل الأساسية للنقل:

لقد أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمدا بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة. (خضر، 2004)

ويتطلب دخول سلاسل القيمة العالمية كفاءة كبيرة من جانب الموردين والقدرة على نقل السلع والخدمات بطريقة فعالة وبأقل التكاليف إلى أماكن الحاجة إليها وفقا لجداول تصنيع صارمة، هذه التجارة الجديدة في المهام وتبادل السلع الوسيطة تجعل الأدوات التقليدية للسياسات التجارية المتمثلة في الحواجز الجمركية وغير الجمركية أكثر إضرارا من أي وقت آخر ومتناقصة القيمة، ولهذا فقد قلل الكثير من البلدان الصاعدة الناجحة مستوى الحماية بشدة. (البنك الدولي، 2012)

كما يمكن توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل خدمات الهياكل الأساسية للنقل، من خلال إتاحة عدة خيارات للمستثمرين الأجانب مثل عقود الإدارة والتأجير والامتيازات، وذلك حسب حاجة البلدان النامية إلى بناء وإدامة الهياكل الأساسية كالطرق أو الجسور أو الموانئ أو المطارات، فمشاريع الهياكل الأساسية يتيح فرصا لنشوء شركات صغيرة ومتوسطة، فمثلا يتطلب تطوير أو توسيع ميناء، خدمات إضافية توفرها عادة هذه الشركات كالتخليص الجمركي، الشحن، التأمين، التخزين، الصيانة، ...الخ، حيث أن كفاءة خدمات النقل وسرعتها وجودتها يتيح تدفقا سلسا للبضائع إلى مناطق مختلفة، وكذا تخفيض تكاليف النقل وتقليص مواعيد التسليم وتحسين جودة الخدمة وتبسيط العمليات العابرة للحدود، كما أن قرب بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجالات أخرى من هذه الهياكل الأساسية للنقل من شأنه أن يسهل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، فالاستثمار في هذه المرافق الحيوية قد يلعب دورا حاسما لدخول سلاسل القيمة العالمية والبقاء فيها. (الأونكتاد، 2008)

وعليه يشكل بناء الهياكل الأساسية للنقل أو إعادة بنائها وتشغيلها هدفا إنمائيا طويل الأمد يتحقق بالجمع بين الأموال العامة والأجنبية ومستثمري القطاع الخاص قصد تضافر الجهود لتحسين الكفاءة وزيادة الفرص التجارية ضمن دائرة سلاسل القيمة العالمية، كما يعمل على جذب استثمارات جديدة في مجالات أخرى (السياحة، التجارة...).

3.4 الاستثمار الأجنبي وتحديث قطاع الإنتاج وزيادة فرص التصدير:

لقد أدت عمليات التحرير الاقتصادي إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال، فقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل من خلال المساعدة على ربط أسواق رأس المال والعمل وإنتاجية الشركات من خلال عملية التخصيص وتوزيع الأنشطة، والاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات، فالشركات المتعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية، ولإنجاح عمليات التصدير ينبغي تبسيط الإجراءات الجمركية وكفاءة النقل. (الأونكتاد، 2008)

إن كثيرا من البلدان النامية الأفقر حالا مازالت تسعى جاهدة للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض بالقطاع الإنتاجي المحلي، حيث يساهم الاستثمار في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات السلعية والخدمية. (مرابط، 2017)

يتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج كما يتطلب ذلك التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية، حيث لا بد من تضافر الجهود الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة بتنمية القدرات المحلية، فتحسين الإنتاج يكون إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتحول في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى والمعارف، في هذا السياق تجدر الإشارة إلى انه وفي إطار السياسة الحمائية المنتهجة من طرف بعض الدول النامية إجبار المستثمر الأجنبي على استخدام موارد محلية غالبا ما تكون غير ملائمة فنيا وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية، مما يترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج، حيث من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها دون تكلفة. (الأونكتاد، 2008)

4.4 تقييم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية :

ينبغي أن تقارن البلدان النامية بعناية بين ايجابيات وسلبيات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتكاليف ومزايا السياسات الإستباقية لتعزيز هذه المشاركة أو الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها تلك السلاسل، وذلك وفقا للحالة الخاصة بكل بلد وعوامل الإنتاج المتوفرة، لأن المهم هو كيفية المشاركة وتعزيزها عبر استهداف أجزاء قطاعية محددة فيها.

1.4.4 إيجابيات مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية:

من وجهة نظر البلدان النامية فإن سلاسل القيمة العالمية تقدم فرصا جديدة للتصنيع ولسياسات التصنيع، فبدلا من الاضطرار إلى بناء القدرات على نطاق كامل من الأنشطة الصناعية، يمكن للبلدان التركيز بشكل أكبر على الدخول في شرائح محددة من سلاسل القيمة العالمية، ولكن إذا ما ظلت أنشطة تلك الدول محصورة في إطار شرائح ضعيفة، فقد تصبح هذه البلدان متخصصة على نحو زائد عن الحد، مع إمكانية تعرضها لمخاطر مصاحبة تتمثل في نقص التنوع وتعرض النمو لمؤثرات معاكسة، علما أنه في بعض سلاسل القيمة تقوم الشركة الرائدة بالحد من فرص الشركات الأخرى في التطوير، وهكذا فإن الهدف الرئيسي من تطوير سلسلة القيمة العالمية هو السماح للشركات بدخول السلاسل التي توفر ذلك النطاق، حيث أن

الأسواق المختلفة لديها متطلبات ويتنوع نطاق هوامش أرباحها المبدئية، كما أن المعايير البيئية والصحية المعمول بها في الدول المتقدمة تشكل عوائق أمام عملية الدخول في سلسلة القيمة العالمية. (مرابط، 2017)

ولقد استفادت البلدان النامية من التطور الإيجابي لسلاسل القيمة العالمية عبر دمج عمليات الإنتاج بغية ضمان الاستغلال الأمثل لبعض من مؤهلاتها التنافسية، حيث تحولت الأنماط التجارية في صناعات معينة إلى تجارة متعددة الاتجاهات في السلع الوسيطة، ولقد مكنت سلاسل القيمة العالمية هذه البلدان من التخصص في أحد أجزاء سلسلة الإنتاج وتوليد قيمة مضافة ذاتية دون الحاجة إلى بناء أو تطوير قاعدة صناعية كاملة، وتعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إستراتيجية تنموية هامة بالنسبة لهذه الدول، لما لها من أثر إيجابي على نصيب الفرد وانخفاض البطالة ونمو الاستثمار والتجارة العالمية، وعليه يمكن استخلاص ثلاثة نتائج عامة: (غريب و دريد، 2019)

- إن سلاسل القيمة العالمية تولد الثروة ولكن بسرعات مختلفة داخل البلدان وفيما بينها؛
- تؤثر سلاسل القيمة على فكرة القدرة التنافسية فتكسبها أهمية أكبر في رصد كيفية قيام الشركات بالإنتاج عبر حدود متعددة؛
- تؤدي سلاسل القيمة العالمية إلى تعظيم الحاجة إلى التكافل بين البلدان، ومن ثم الحاجة إلى التعاون على صعيد السياسات.

كما تتفاوت مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية، حيث ارتفعت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من 20% في عام 1990 إلى 30% في عام 2000، أما حاليا فهي أكثر من 40%، غير أن كثيرا من البلدان النامية الأفقر حالا مازالت تسعى جاهدة للنفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية. (مرابط، 2017)

ومن أبرز التغيرات التي ولدها نمو سلاسل القيمة العالمية هو اندماج نخبة من الاقتصاديات النامية في الاقتصاد العالمي، حيث أن المشكلة الرئيسية بالنسبة لهذه الدول لا تكمن في كيفية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقط، وإنما في كيفية الاستفادة القصوى من هذه المشاركة، كما تزامن ذلك مع تطور وتسارع النمو الاقتصادي والاجتماعي في تلك الاقتصاديات، حيث كان لتجزئة عملية الإنتاج على الصعيد الدولي إسهاما في تحول المشاركة في الأسواق العالمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وفيما بين الدول النامية ذاتها، ومن شأن مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية التأثير على مجمل اقتصادياتها في مجالات التوظيف وتحسين التكنولوجيا والمهارات وزيادة القدرة الإنتاجية وتنويع الصادرات. (ريغي، 2020)

والجدول الموالي يبين زيادة معدل مشاركة بعض الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية.

الجدول رقم 01:معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وطبيعة الأنشطة المشارك فيها في بعض الدول النامية لعام 2018

البيان / الدولة	معدل المشاركة فـي سلاسل القيمة العالمية %	طبيعة الأنشطة	
		السابقة %	اللاحقة %
الكويت	66.72	94.98	5.02
ليبيريا	59.43	79.18	20.82
موريتانيا	55.33	71.37	28.63
المغرب	52.48	69.20	30.80
النيجر	52.81	68.34	31.66
العربية السعودية	53.56	75.92	24.08
جنوب افريقيا	57.50	67.98	32.02
تونس	57.49	53.44	46.56
الجزائر	70	86.53	13.47
الكامرون	50.96	82.83	17.17
مصر	49.99	78.04	21.96
البرازيل	40.33	66.14	33.86

المصدر: ريغي هشام، موقع وأهمية اندماج الاقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية–دراسة حالة الجزائر–، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد 21، العدد 01، جوان 2020، ص ص 265–296.

إن الأنشطة السابقة المبينة في الجدول تعني ما كانت الدول تصدره من سلع وخدمات في السابق أي القيمة المضافة المحلية أما الأنشطة اللاحقة فهي تمثل نسبة مساهمة القيمة المضافة الأجنبية في قيمة صادرات الدول ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، حيث نلاحظ أن نسب الأنشطة اللاحقة تبقى ضعيفة ومتفاوتة من دولة لأخرى والتي تمثل غالبا تصدير هذه الدول للمواد الخام كالبترول والغاز ،لذا من الضروري زيادة المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية حتى تتمكن هذه الدول من تنويع صادراتها.

2.4.4 سلبيات مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية:

تؤكد الأدبيات الاقتصادية المتاحة عن سلاسل القيمة العالمية أن مكاسب الدول النامية من تلك السلاسل تختلف من دولة لأخرى، لأنها تقترن بتوافر الشروط اللازمة للمشاركة سواء على مستوى الدولة أو الشركات، كما أن الدول النامية قد تتعرض لمشاكل عديدة في إطار مشاركتها في تلك السلاسل أهمها: (عفان، 2019)

- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يحمل في طياته المزيد من الاندماج التجاري والتبعية مع العديد من الدول، ومن المحتمل أن يزداد العجز التجاري في المراحل الأولى من المشاركة في تلك السلاسل، بسبب انخفاض المكاسب.
- تزداد نسبة السلع الوسيطة في التجارة الدولية في سلاسل القيمة العالمية، بحيث يصعب السيطرة عليها من خلال تزايد عدد مرات دخولها وخروجها، ومن المحتمل أن يتم تقديرها بأكثر من قيمتها، مما يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية في فاتورة وارداتها، ويتم التركيز على استيراد السلع الوسيطة ذات الجودة العالية من الدول المتقدمة عادة، مما يشكل قيود على بعض الدول.
- في إطار سلاسل القيمة العالمية يصعب تحقيق الاستقلال في السياسة التجارية للدولة، كما يصعب انتهاج سياسات حمائية، لأن السلع تعبر الحدود الخارجية عدة مرات، مما يجعل تكلفة الحماية مرتفعة للدول المطبقة لها.
- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب مرتفعة، حيث يصعب قياس هذه المكاسب وهذا يتوقف على الدول والشركات الأقدم والأحدث في الدخول للسلاسل، فهناك دول تقع على هامش تلك السلاسل وأخرى تقع في مركزها، فهذه الأخيرة تحصل على مكاسب أكبر والأولى تكون مكاسبها ضئيلة.
- اختيار الدول والشركات التي تدخل في سلاسل القيمة العالمية يتم وفقا للمزايا التنافسية للدولة والشركة المزمع اختيارها في آن واحد، كما أن المكاسب المحتملة مرتبطة بتلك المزايا، ولاشك أن ذلك يمثل صعوبة بالغة للدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة.
- المنافسة في سلاسل القيمة العالمية ليست منافسة تامة، ولكن منافسة بين كيانات اقتصادية وتجارية ضخمة، فالبعد عن المشاركة معها سيرفع من خطورة مواجهتها خاصة للدول النامية.

5.4 أهم السياسات المقترحة على الدول النامية لتحسين مستويات اندماجها في سلاسل القيمة العالمية :

من الضروري تركيز صناع السياسات في الدول النامية على تحفيز مستويات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وهذا بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الإنتاجية، والتحرك باتجاه تحقيق أهداف التنمية بكل أبعادها، في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من التوصيات من بينها: (صندوق النقد العربي، 2019)

- التركيز على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية بما يعزز المكاسب على صعيد الإنتاجية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- تبني منهج متكامل في تحرير التجارة يركز على تحرير تجارة الخدمات (النقل، التأمين، الشحن، الاتصالات) جنبا إلى جنب مع تحرير تجارة السلع، حيث تساهم تجارة الخدمات في زيادة مستويات القيمة المضافة وهو ما يعزز من أداء سلاسل القيمة العالمية.

- التركيز على نهج المفاوضات لدى المنتجين المحليين مع شركائهم الأجانب للتمكن من الوصول إلى الأنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في تلك السلاسل.
- تحسين البيئة والمناخ الاستثماري بهدف جذب المزيد من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما تلك التي تستهدف تعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- إتباع السياسات الهادفة لتحسين مستويات وصول المستثمر المحلي والأجنبي إلى التمويل، وكذلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- إتباع السياسات الرامية إلى الحد من الاختلالات في أسعار الصرف.
- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بهدف تحسين مستويات المهارة
- الفنية والابتكار، وذلك من خلال إتباع سياسات تعليمية تهدف إلى رفع مستويات جودة التعليم والتدريب والانفتاح على العالم الخارجي حتى تتماشى قدرات الخريجين مع احتياجات أسواق العمل.
- إصلاح المنافذ الجمركية من خلال تطبيق أحدث الأساليب التقنية الحديثة، مع تبني المعايير والمقاييس الدولية فيما يخص قبول السلع بهذه المنافذ، وتعزيز هيكل الموانئ وإداراتها الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستويات الوقت والتكلفة.
- سن وتفعيل قوانين الملكية الفكرية، وذلك لما لها من دور كبير فيما يتعلق بالاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتجارة والحفاظ عليها، بما في ذلك قطاع الضرائب وسياسات المنافسة وتنظيم سوق العمل والوصول إلى الأراضي، خاصة عندما أضحت السلع تعبر الحدود عدة مرات والحاجة إلى بناء قدرات إنتاجية محلية للصادرات. (الأونكتاد، 2020)
- العمل على جذب الاستثمارات في المجالات التي تؤدي إلى نقل التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية من خلال تأسيس المشروعات المشتركة وعقد اتفاقات الترخيص.
- التحوط ضد الممارسات التقيدية للشركات العالمية فيما يتعلق بحماية وحجب الأسرار التجارية وأسرار التصنيع بما قد يغل أيدي الحكومات الوطنية عن استخدام السياسات الموجهة لتعزيز انتقال التكنولوجيا، والتحوط من نمط الاستثمار الذي يميل إلى جلب الموارد الطبيعية والمواد الأولية ومصادر الطاقة بدل تعميق عملية التحول الهيكلي والتنموي في البلدان المضيفة. (عيسى، 2019)

5. تحليل النتائج :

بالنسبة للفرضية الأولى فهي صحيحة: فالاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا بالنسبة للدول النامية، و تسعى هذه الأخيرة جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية، التي تساعد البلدان النامية على تعزيز مرونة اقتصاداتها .

الفرضية الثانية فهي أيضا صحيحة: حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية مهمة للاندماج وتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يمكن أن يكون أيضا وسيلة للنمو المستدام والشامل والتكنولوجي، حيث تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى أن تكون أكبر حجما وأكثر ابتكارا وإنتاجا من الشركات المحلية. كما يمكنها أن تلعب دورا مهما في تحقيق التنويع الاقتصادي وتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الروابط التجارية.

كما تنظر الحكومات في البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأولوية رئيسية، حيث بدأت بالفعل في التفكير في استراتيجيات الجذب المجددة في نظام الاقتصاد العالمي الناتجة عن فيروس كورونا.

الفرضية الثالثة صحيحة: فاندماج الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية من شأنه أن يحقق لها مكاسب كثيرة كنقل التكنولوجيا، تحسين معدلات النمو الاقتصادي، زيادة مستويات الإنتاجية، زيادة فرص العمل و تحقيق التنمية الاقتصادية.

6 .خاتمة:

تواجه اقتصاديات الدول النامية تحديات كبيرة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مما يجعل هذه الدول تسعى جاهدة إلى إعادة هيكلة اقتصادها وتنويعه والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث

عن مصادر تمويلية تغنيها عن اللجوء إلى القروض الخارجية، ولعل الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من الآليات المتبناة للاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات المتاحة لتحقيق ميزة تنافسية في حلقة معينة من حلقات سلاسل القيمة العالمية، الشيء الذي يؤهلها للاندماج أكثر في سلاسل القيمة العالمية وبالتالي زيادة حصتها من القيمة المضافة، وهذا يعتمد على السياسات المنتهجة من طرف حكومات الدول النامية والتي يجب أن تتلاءم مع استراتيجيات التنمية المطلوبة.

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر التمويل المقدم من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن القروض الخارجية وتكاليفها المرهقة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مستويات اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.
- تعتبر المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية إستراتيجية تنموية هامة بيد الدول النامية لمواجهة التحديات التي تفرضها عولمة الاقتصاد والتجارة.

و من أهم التوصيات التي يمكن توجيهها للدول النامية في هذا المجال ما يلي :

- ضرورة تضافر الجهود والسياسات الرامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز الميزة التنافسية للشركات قصد زيادة القيمة المضافة على طول سلاسل القيمة العالمية، مع السعي نحو تنمية القدرات المحلية.
- اغتنام فرص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للقيام بالإصلاحات الداخلية اللازمة حتى تتمكن من الاستفادة من فوائدها التنموية والتقليل من آثارها السلبية.

7.قائمة المراجع:

1. أبو القحف عبد السلام. (2001). *أساسيات إدارة الأعمال الدولية*. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع.
2. فطيمة بن عبد العزيز. (2005). *فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر و آثاره على إقتصاديات الدول النامية حالة (الجزائر)*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
3. UNCTAD. (2016).
4. أحمد زغدار. (2003). الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة . *مجلة الباحث* ، صفحة 159
5. أسمهان قيبو. (2013). بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات و تحديات. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة* ، صفحة 144.
6. الأوناكتد. (2020). *تقرير الاستثمار العالمي 2020*. تم الاسترداد من https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_overview_ar.pdf
7. الأونكتاد. (2020). *تقرير الإستثمار العالمي 2020- الإنتاج الدولي بعد الجائحة*. تاريخ الاسترداد 13 فيفري، 2021، من https://unctad.org/system/files/official-document/wir2013overview_ar.pdf.
8. البنك الدولي. (2020). *تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر السلاسل العالمية*. تاريخ الاسترداد 18 جانفي، 2021، من https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32437/211457ovAR.pdf?sequisAllowed=y&ence=45
9. البنك الدولي. (مايو، 2012). *من الصحوة السياسية الى الصحوة الإقتصادية في العالم العربي: الطريق الى التكامل الإقتصادي*. تاريخ الاسترداد 09 جانفي، 2021، من http://documents1.worldbank.org/curated/en/566681468051841126/pdf/723790ARABIC0W0erview0Report0Arabic
10. الطاوس غريب، و حنان دريد. (2 و3 ديسمبر، 2019). أثر سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التجارة العالمية–السوق العالمية للهواتف الذكية نموذجا–. *الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدولة النامية* . جامعة الوادي.
11. الياس ميدون. (سبتمبر، 2020). الإتجاهات الحديثة لتصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه (دراسة استكشافية). *مجلة البحوث والدراسات التجارية، 04* (02)، الصفحات 34-50.
12. بن يطو حامد. (05 ماي، 2017). الإستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الإقتصادية. *مجلة الفكر القانوني والسياسي، 01* (01)، الصفحات 210-220.

13. جرمون سعاد، السعيد بوشول، و سميحة جديدي. (12، 2018). أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية دراسة حالة الهند. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ،المسيلة، الصفحات 353-369.
14. جيل براتان. (1982). *الاستثمار الدولي*. عويدات للنشر و التوزيع.
15. حازم الببلاوي. (2003). *لاقتصاد العربي في عصر العولمة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتجية.
16. حسان خضر. (2004). *الإستثمار الأجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-*. تاريخ الاسترداد 26 جانفي، 2021، من http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pd
17. دريد محمود السمرائي. (2006). الاستثمار الاحنبي المباشر ، المعوقات و الضمانات القانونية . *مركز دراسات الوحدة العربية* ، صفحة 63.
18. ذهبية لطرش، و دلال عرامة. (01 جوان، 2020). استراتيجيات ترقية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر للإندماج في سلاسل القيمة العالمية. *مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمت* ، الصفحات 74-98.
19. ذهبية لطرش، و شافية كتاف. (30 09، 2020). تداعيات جائحة فيروس كورونا على سلاسل القيمة العالمية. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 20*، الصفحات 40-54.
20. سعد محمد الكواز و عمر غازي العبادي. (2007-2008). مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية. صفحة 3.
21. سيليستين مونغا. (11 آيار، 2020). *الحرب الخاطئة على سلاسل القيمة العالمية*. تاريخ الاسترداد 10 02، 2021، من شبكة النبأ المعلوماتية: https://annabaa.org/arabic/economicarticles/23167
22. صالح مفتاح، دلال يسمينة. (2008). واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر). *مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان43 و 44*، الصفحات 108-109.
23. صفوت عبد الحفيظ. (2006). *دور الاستثمار الأجنبي*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
24. صندوق النقد العربي. (اكتوبر، 2019). *موجز سياسات الإندماج في سلاسل القيمة العالمية*. تاريخ الاسترداد 18 جانفي، 2021، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/%D9%85%
25. عبد المطلب عبدالمجيد. (2008). *العولمة الاقتصادية*. الاسكندرية: الدار الجامعية،.
26. عرفات تقي الحسين. (1999). *التمويل الدولي*. عمان : دار مجدلاوي.
27. عقبة عبد اللاوي، سميحة جديدي، و سعاد جرمون. (2017). أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية –دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014). *مجلة الباحث* (17)، الصفحات 271- 282.
28. فاضل محمد العبيدي. (2012). *البيئة الاستثمارية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
29. محمد بن عبد الله النفيسة. (1998). *الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية في دول العالم الإسلامي*. كليةالشريعة و الدراسات الاسلامية.
30. محمد بن عبد العزيز عبد. (2005). *لاستثمار الاجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الاسلامي*. بيروت: دار النفائس للنشر و التوزيع .
31. محمد ساحل. (جانفي، 2012). أهمية اتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر. *مجلة الإقتصاد الجديد* (05)، الصفحات 287-311.
32. محمد عبد الشفيع عيسى. (01 أوت، 2019). *البيئة الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم*. تاريخ الاسترداد 13 فيفري، 2021، من الحوار المتمدن- العدد 6307: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=645231
33. محمد قاسم خصاونة. (2010). *الاستثمار في المناطق الحرة*. عمان: دار الفكر.
34. محمد مرابط. (جوان، 2017). الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الجزائر: تكامل في نطاق سلاسل القيمة العالمية –دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015-. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (7)، الصفحات 118-138.
35. منال عفان. (31 اكتوبر ، 2019). *سلاسل القيمة العالمية في الدول النامية: الفرص والتحديات وتعظيم المكاسب*. تاريخ الاسترداد 07 فيفري، 2021، من https://ahramasr.com/ %84a9-global-value-chainsgvc
36. هشام ريغي. (جوان، 2020). موقع وأهمية اندماج الإقتصاديات النامية في سلاسل القيمة العالمية –دراسة حالة الجزائر-. *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية* ، الصفحات 265-296.
37. هيل عجمي جميل. (1999). *الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم الاتجاه و المستقبل*. ابو ظبي: 9-10.